



المركز الاتحادي
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS CENTRE



اتفاقية مشاركة البيانات (اسم الجهة)

مؤشر البيانات
Data index

رقم الصفحة	جدول المحتويات
3	تمهيد.....
4	آلية التعاون والتنسيق
5	المصطلحات والتعريفات
6	المادة الأولى: الغرض من الاتفاقية
6	المادة الثانية: نطاق الاتفاقية
6	المادة الثالثة: سرية وأمن البيانات
7	المادة الرابعة: الربط الإلكتروني والأتمتة
7	المادة الخامسة: الملكية الفكرية.....
7	المادة السادسة: مدة سريان الاتفاقية وإتمامها
7	المادة السابعة: التعديلات والملاحق
8	ملحق (1) قائمة البيانات المستهدفة
9	ملحق (2) تصنيف البيانات
10	ملحق (3) المؤشرات الوطنية والإحصائية والتنافسية ذات الصلة ببيانات الجهة.....
11	ملحق (4) دليل المعايير الوطنية للبيانات الإحصائية

أُبرمت اتفاقية مشاركة البيانات هذه ("الاتفاقية") من نسختين أصليتين باللغة العربية بتاريخ / 2024 لتنظيم العلاقات الثنائية لتطبيق معايير الامتثال لمؤشر البيانات في منظومة أداء الحكومية بين كل من:

الطرف الأول	: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء
يمثلها سعادة	:
المسمى الوظيفي	:
التوقيع	

الطرف الثاني	:
يمثلها سعادة	:
المسمى الوظيفي	:
التوقيع	

ويشار إليهما مجتمعين الطرفان أو الطرفين

وحرصاً من الطرفين على تعزيز الشراكة الاستراتيجية في تطبيق معايير منظومة أداء الحكومية لمؤشر البيانات بينهما، فقد إلتقت إرادة الطرفين على إبرام اتفاقية التعاون دون مساس أي من الطرفين باختصاصات الطرف الآخر.

تمهيد

في إطار التحديث الدوري لمنظومة مؤشرات الممكّنات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة التي يتم قياسها على مستوى مختلف الجهات الحكومية، وبالتنسيق مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء تم اعتماد التعديلات على محور الحكومة الرقمية ليصبح محور البيانات والحكومة الرقمية ضمن نظام أداء، وتم تحديث وتطوير مؤشر البيانات الحكومية بمعايير جديدة تحت مسمى "مؤشر البيانات"، وذلك لتعزيز التوجهات الاستراتيجية في تحقيق رؤية "نحن الإمارات 2031" بتطوير المنظومة الأكثر ريادة وتفوقاً من خلال تطوير بنية تحتية رقمية متقدمة للتكنولوجيا والبيانات تدعم الاقتصاد وتبلي الاحتياجات المستقبلية لدولة الإمارات حيث أنيطت مسؤولية إدارة وقياس مؤشر البيانات بالمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء باعتباره الجهة الممكنة للمؤشر.

وانطلاقاً من الاهتمام المشترك بين الطرفين في حوكمة الإطار التنظيمي والتشغيلي لإدارة البيانات الحكومية وتعزيز حوكمة أمن البيانات وإتاحة المعلومات الداعمة لصناع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة. فقد اتفق الطرفان على إبرام اتفاقية التعاون لحوكمة الإطار العام للبيانات الحكومية ضمن مؤشر البيانات وفقاً لمواد الاتفاقية لتحقيق الأهداف والغايات والسياسات والخطط والبرامج الإستراتيجية لرؤية "نحن الإمارات 2031".

يُعتبر هذا التمهيد والمصطلحات والتعريفات المذكورة جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ويقرأ معها.

آلية التعاون والتنسيق

يشرف على تنفيذ اتفاقية التعاون منسق عام / أو مسؤول إدارة البيانات من كلٍ من الطرفين يتمتع بالسلطة والصلاحيات الكافية لضمان التعاون الكامل فيما يتعلق بالإشراف عليها بهدف متابعة تنفيذ كافة الأنشطة المتعلقة بهذه الاتفاقية.

يتم تسمية فريق إدارة البيانات حسب معايير مؤشر البيانات من قبل الطرف الثاني دون الحاجة إلى استحداث وظائف جديدة لدى أي من أطراف الاتفاقية للعمل على مؤشر البيانات.

يتم التواصل مع ممثل كلا الطرفين المذكور تفاصيلها تالياً:

ممثل الطرف الأول

الإسم	: سعادة محمد حسن
المسمى الوظيفي	: المدير التنفيذي لقطاع الإحصاء وعلوم البيانات
الجهة	: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء
الهاتف المتحرك	: 0559999770
البريد الإلكتروني	: mohammad.hassan@fcsc.gov.ae

ممثل الطرف الثاني

الإسم	:
المسمى الوظيفي	:
الجهة	:
الهاتف المتحرك	:
البريد الإلكتروني	:

المصطلحات والتعريفات

المصطلح	التعريف
الجهة الممكنة	الجهة المكلفة بقياس مؤشر البيانات وهو المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.
الجهة الحكومية	كافة الجهات الحكومية الاتحادية في الدولة والتي يتم تحديدها ضمن نطاق تطبيق مؤشر البيانات.
مؤشر البيانات	مؤشر ممكن ضمن منظومة أداء الحكومية لدولة الإمارات وتعتبر أداة لقياس قدرة الجهات الحكومية في إدارة الإطار التنظيمي والتشغيلي للبيانات، وتعزيز حماية البيانات، وإتاحة البيانات وتدفعها ضمن معايير تتفق مع أفضل الممارسات العالمية. ويتم تقييم ومتابعة أداء الجهات الحكومية عن طريق مستوى الامتثال لهذه المعايير.
معايير مؤشر البيانات	مجموعة من المقاييس أو المؤشرات التي يتم استخدامها لتقييم مستوى امتثال الجهات الحكومية ضمن نطاق معين أو بيئة معينة. هذه المعايير توضح مدى الالتزام بتطبيق أو تحقيق أعلى مستويات النضج في تحقيق مستوى الامتثال للمقاييس.
فريق إدارة البيانات	فريق العمل الذي يتم تشكيله بقرار رسمي ضمن الجهة الحكومية ضمن معايير الامتثال لمؤشر البيانات، وتسندهم مهام تنفيذ متطلبات مؤشر البيانات ومتابعة تنفيذها.
البيانات الوصفية	معلومات تُستخدم لوصف خصائص مصادر بيانات معينة، وتُعتبر بمثابة "معلومات عن البيانات"، وتشمل عناصر محددة مثل الجهة التي أعدت البيانات، تاريخ الجمع، الفترات الزمنية أو المناطق الجغرافية التي تشملها البيانات، وحدات القياس وغيرها من المعلومات.
السجلات الإدارية	السجلات الورقية أو الإلكترونية التي تدون فيها المعلومات الإحصائية في أي من الجهات الحكومية
البيانات الخام	وهي عبارة عن معلومات أولية والتي يتم تجميعها من مصادر مختلفة والتي لم تخضع لأية عمليات تعديل أو معالجة أو تنقيح. تكون البيانات الخام عادة في شكلها الأصلي عند جمعها والتي تكون غير مهيأة للاستخدام المباشر أو التحليل.
البيانات المسبوبة	البيانات التي تم تنظيمها وتصنيفها في فئات أو مجموعات محددة بناءً على خصائص أو معايير معينة.

المادة الأولى: الغرض من الاتفاقية

تهدف الاتفاقية إلى تحقيق ما يلي:

- ضمان الامتثال لمتطلبات مؤشر البيانات ضمن منظومة أداء الحكومية بصفة محددة وتفصيلية.
- بناء شراكة فعالة بين الجهات الحكومية لتعزيز رؤية نحن الإمارات 2031 وتنافسيتها.
- التأكد من تحقيق الاستخدام الأمثل لأصول البيانات الحكومية والسجلات الإدارية بما يخدم متطلبات المصلحة الوطنية.
- تحسين جودة صنع القرارات من خلال إتاحة بيانات دقيقة ورسمية وموثوقة من جميع الجهات الحكومية
- اتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية وبيانات واقعية من الجهة الحكومية المصدرية للبيانات.
- تحسين الكفاءة التشغيلية وتمكين الجهات الحكومية من خلال تبادل البيانات وتصفير البيروقراطية في إدارة البيانات.
- دعم السياسات التنموية المستدامة من خلال تحليل البيانات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والبيئية بشكل متكامل.
- وضع إطار لحوكمة إتاحة ومشاركة البيانات في جميع أشكالها الوارد تفصيلها في ملاحق هذه الاتفاقية.

المادة الثانية: نطاق الاتفاقية

بموجب بنود هذه الاتفاقية، يقوم الطرف الثاني بإتاحة ومشاركة السجلات الإدارية والمعلومات الإحصائية التي يتم إنشاؤها وجمعها من خلال جميع القنوات التي يقدمها أو العمليات التشغيلية التي يقوم بها وفق إطار زمني دوري ومحدد ضمن معايير مؤشر البيانات، ووفق تفاصيل البيانات المدرجة في الملحق رقم (1).

لضمان الامتثال لمؤشر البيانات وتحقيق أهداف هذه الاتفاقية وتنفيذ نطاقها قد تنشأ الحاجة إلى طلب الدعم الفني و/أو التقني بين الطرفين، لما لأحدهم من خبرة إضافية في المجال، وبذلك يتسع نطاق الاتفاقية ليشمل هذا البند الذي يستوجب تفعيله بالضوابط التالية:

- يتم تقديم طلبات الدعم الفني و/أو التقني بشكل تحريري من قبل أحد الطرفين، ويقوم الطرف الآخر بدراسة الطلب المقدم إليه والرد خلال (5) أيام عمل.
- يتم تحديد واعتماد آلية تقديم الدعم من قبل الطرفين مع ضرورة تحديد النطاق والأهداف، والمنجزات المرتقبة، ومراحل التنفيذ والمهام التي يتعين القيام بها. مع تضمين دور ومسؤوليات الطرفين في كل مرحلة من مراحل العمل. والموارد التي يحتاجها الطرفين حسب حاجة العمل.

المادة الثالثة: سرية وأمن البيانات

تعد جميع البيانات والمعلومات الإحصائية التي تقدم للمركز سرية وتخضع للمادة (13) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2020 في شأن إنشاء المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء والتي نصت على أن:

- تعد جميع البيانات والمعلومات الإحصائية التي تقدم للمركز سرية، ولا يجوز للمركز أو لأي من العاملين فيه، إطلاع أي شخص أو جهة عامة أو خاصة عليها أو الإفصاح عنها أو استخدامها لأي غرض بخلاف العمل الإحصائي أو التنافسي، ما لم يكن ذلك بناءً على طلب من الجهات المختصة وفقاً للتشريعات النافذة.
- يلتزم المركز عند نشره للمعلومات الإحصائية بعدم إظهار أي بيانات شخصية تتعلق بمحل البحث وذلك حفاظاً على سرية البيانات.
- يجب على المركز اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية البيانات والمعلومات الإحصائية (التي تشمل البيانات الخام والبيانات المبوبة والبيانات الوصفية والسجلات الإدارية) على أن يتم جمعها وحفظها في أماكن تتوفر فيها شروط الأمن والسلامة.

يلتزم الطرفان بحماية سرية البيانات التي يتم إتاحتها ومشاركتها بموجب نطاق هذه الاتفاقية والالتزام بكافة القوانين واللوائح والسياسات المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة في حماية سرية المعلومات والبيانات، وضمان تطبيق الأنظمة والإجراءات التي تضمن حماية سرية البيانات.

يلتزم الطرفان بالحفاظ على سرية جميع المعلومات التي يتم التعامل بها والتعرف عليها أثناء العمل على مؤشر البيانات واستخدام تلك المعلومات للأغراض الإحصائية ولتعزيز مكانة الدولة التنافسية وتحقيق متطلبات رؤية نحن الامارات 2031.

المادة الرابعة: الربط الإلكتروني والأتمتة

تتم إتاحة ومشاركة البيانات بين الطرفين من خلال الشبكة الاتحادية (FEDNet) بالتنسيق مع هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) لضمان أعلى معايير أمن المعلومات في تبادل البيانات بين الجهات الحكومية. ويتم الربط الإلكتروني باستخدام الرابط الحكومي للخدمات (Government Service Bus - GSB) أو من خلال واجهات البرمجة (Application Programming Interface - API) أو عن طريق ربط قواعد البيانات (Database Integration).

المادة الخامسة: الملكية الفكرية

لا يجوز نشر البيانات التي يوجد للغير حق ملكية فكرية عليها، كبيانات مفتوحة أو تبادلها مع الآخرين، إلا بعد الحصول على موافقة من يملك تلك البيانات، وفي حالة الحاجة لقيام أحد الطرفين بإتاحة ومشاركة بيانات تفصيلية وليست إحصائية مملوكة لجهة أخرى، فيجب أن تحصل الجهة المصروفة للبيانات على موافقة صريحة من الجهة المالكة للبيانات حسب نموذج رقم (1) مشاركة البيانات. ليس من شأن هذه الاتفاقية أن تمنح أو تخول أو تنطوي ضمناً على أية حقوق أو اكتساب أية حقوق ملكية فكرية لأي طرف.

المادة السادسة: مدة سرية الاتفاقية وإنهائها

يبدأ العمل بهذه الاتفاقية إعتباراً من تاريخ توقيعها، وتجدد تلقائياً لمدة أو مدد مماثلة بنفس الشروط والإحكام المعمول بها في مؤشر البيانات ضمن منظومة أداء الحكومية.

لا يجوز إجراء أي تعديل على هذه الاتفاقية إلا بموافقة خطية من الأطراف على أن يتم تطبيق هذه التعديلات إعتباراً من تاريخ التوقيع عليها، وترفق التعديلات كملحق بهذه الاتفاقية وتعتبر جزء لا يتجزأ منها.

المادة السابعة: التعديلات والملاحق

من وقت لأخر قد تنشأ الحاجة الى ضرورة تعديل أو تحديث أي من مواد أو بنود أو ملاحق هذه الاتفاقية، وقد أتفق الطرفان على وجوب إجراء التعديلات كتابةً وتوقيع المعتمدين الموقعين على اتفاقية مشاركة البيانات هذه.

إن إجراء أي تعديل أو تحديث على مادة أو بند أو ملحق معين لا يؤثر على بقية محتويات هذه الاتفاقية، وإن لم يذكر تفصيلاً في التعديل.

ملحق (2) تصنيف البيانات

<p>البيانات المفتوحة: البيانات التي تقدمها الجهات الحكومية للأفراد لتكون متاحة بأدنى حد من القيود ويمكن مشاركتها ونشرها والإفصاح عنها للغير لاستخدامها وإعادة استخدامها.</p> <p>في حالة مشاركتها أو الإفصاح عنها أو عن محتواها لا يؤدي إلى أي ضرر ولا يمثل أي خطر على الأمن القومي والمصلحة الوطنية ويمكن استخدامها لغرض تعزيز الشفافية والمشاركة المدنية ولا تحتوي على أي معلومات شخصية أو حساسة أو سرية.</p>
<p>البيانات المشتركة - خصوصية: البيانات التي قد ينتج الإفصاح عنها أو التبادل غير المقيد عن محتواها تأثيرات سلبية أو أضرار محدودة على الجهات الحكومية أو الشركات أو الأفراد.</p> <p>في حالة مشاركتها أو الإفصاح عنها أو عن محتواها قد ينتج عنها ضرر إداري محدود للجهات الحكومية أو الأفراد أو الشركات، وبالتالي يمكن مشاركتها مع الجهات الحكومية بشكل مرن وفق نطاق المسؤوليات الحكومية المهنية المحددة لتنفيذ المهام اليومية المنوطة بها.</p>
<p>البيانات المشتركة - حساسة: البيانات التي ينتج الإفصاح عنها أو التبادل غير المقيد عن محتواها أضراراً بالغة على الجهات الحكومية أو الشركات أو الأفراد.</p> <p>في حالة مشاركتها أو عن محتواها قد ينتج عنها ضرر بالغ بأصولها، أو خسارة مالية فادحة، أو القدرة التنافسية لها، أو في مزاياها المعرفية والفكرية ويتوجب أن يتم مشاركة البيانات ضمن مجموعات عمل حكومية محددة لأغراض مهنية محددة واتباع ضوابط حوكمة أمن البيانات لحمايتها.</p>
<p>البيانات المشتركة - سرية: البيانات التي ينتج الإفصاح عنها أو التبادل غير المقيد عن محتواها أضراراً فادحة وجسيمة على المصلحة الوطنية والأمن القومي والجهات الحكومية والشركات والأفراد لا يمكن تداركه أو إصلاحه.</p> <p>في حالة مشاركتها أو عن محتواها يتوجب مشاركة البيانات ضمن نطاق محدود جداً ومقيد بدرجة عالية من السرية وفقاً لأغراض حكومية مهنية محددة جداً وضوابط أمنية صارمة وتطبيق قواعد حوكمة أمن البيانات لضمان أمنها وحمايتها.</p>

ملحق (3) المؤشرات الوطنية والإحصائية والتنافسية ذات الصلة ببيانات الجهة

المحور المرتبط من رؤية نحن الإمارات	المستهدف الوطني	رمز المحور الوطني	المؤشر	رمز المؤشر	البيان التفصيلي	مجموعة البيانات	رمز مجموعة البيانات	رمز البيان التفصيلي

ملحق (4) دليل المعايير الوطنية للبيانات الإحصائية

يتم الاستناد إلى دليل المعايير الوطنية للبيانات الإحصائية المعتمد في المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء ومراكز الإحصاء المحلية والمنشور على بوابة المنهجيات والجودة الإحصائية، ويمكن الاطلاع على نسخة من هذا الدليل عبر الرابط الإلكتروني للبوابة:

[دليل المعايير الوطنية للبيانات الإحصائية](#)

التصنيف التالية يتم استخدامها لمجموعة البيانات المستهدفة

• تصنيف نوع الفرد (الاجتماعي) ص 25

• تصنيف الإمارة ص 103

• تصنيف الجنسية ص 43

• تصنيف المرحلة التعليمية ص 69

• العلاقة بقوى العمل ص 77

• التصنيف الدولي المعياري الموحد للمهن ص 115

• تصنيف الحالة الزوجية (الاجتماعية) ص 28

ملاحظة: هذه التصنيف لا تشمل التصنيف الخاصة بنطاق عمل الجهة المختصة والتي لا تخضع للمعايير الوطنية أو الدولية وعلى الجهة المختصة توفير البيانات الوصفية للتصنيف الخاصة.